منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)[1]

وأثارها على الدول الأعضاء

رميدي عبد الوهاب*

Résumé

Le monde économique actuelle, représente la phase finale d'un processus de changement structurels, et permanant qui a touché plusieurs aspects de L'économie mondiale. Notamment les relations économiques international. L'institution de L'OMC, L'émergence de la mondialisation, L'intégration économique et les sociétés multinationales, sont les symptômes de ce monde assez complexes.

Ce processus a' impose aux déférents pays une tendance vers l'unification et la convergence comme solution inévitable afin de pouvoir garantie un développement nécessaire pour leur économies

Cette convergence se manifeste sous forme de bloc de plusieurs pays économiquement homogènes caractérisé essentiellement par le libre échange suit les différent pays fondateurs a été concrétisé à travers deux exemples meilleurs dans le monde: l'union européen et la zone de libre échange de L'Amérique de Nord. ce dernier regroupement initié par L'USA considéré comme un bloc oppose de U.E dont L' USA joue le rôle de locomotive pour réaléser ses intervis économiques.

* أستاذ مساعد مكلف بالدروس، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية.

ملخص:

نتيجة التغيرات التي شهدها العالم لاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، أدت بالكثير من الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، والتي أصبحت كتدبير تنفذه الدول لتشجيع وتكثيف التعاون الاقتصادي بينها، ولتوسيع تجارتها الخارجية وزيادة قوتها التفاوضية...

ومع تزايد تلك التطورات واتساعها في العقدين الأخيرين، برزت العولمة الاقتصادية وتم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وظهرت شركات دولية ضخمة متنافسة، فازدادت حركت الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعددت العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين دول المعمورة.

من هنا اتسع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية وغير الإقليمية وأخذت في الانتشار، والى مزيد من الاهتمام من طرف الدول المختلفة خاصة المتقدمة بقيادة دول الإتحاد الأوربي ودول أمريكا الشمالية. حيث أقيمت في هذه الأخيرة منطقة تجارة حرة (**النافتا**) تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتسنى لها إحداث واجهة مقابلة لتكتل الدول الأوربية، وتسعى جاهدة إلى تكوين رابطة بين دولها بما يحقق لها اكبر المنافع الاقتصادية.

مقدمة.

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، وتأكدت أهميته في النصف الثاني من القرن العشرين. فأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة أو مناطق تجارة حرة...الخ. فتعتبر هذه

الأخيرة أي منطقة التجارة الحرة، المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي التي ظهرت كدرجة من درجاته المختلفة، بعد أن تضاءلت الصورة الفردية في التعاملات الاقتصادية وحلت محلها الصورة الجماعية وذلك عن طريق إقامة تجمعات وكيانات اقتصادية. كما تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري عن طريق إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتنوع التجارة...

وتتوزع مناطق التجارة الحرة في أنحاء العالم، ومن أهمها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(**النافتا**). فتعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، فنجد قيام هذه المنطقة أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية، وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق من تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين. أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها اتفاقية " **النافتا** ".

1: نشأة النافتا،مبادئا وأهدافها

1-1: نشأة النافتا

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر

في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم، أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق.

وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة[2]، وسبقتها مفاوضات[3] لمدة 14 شهرا بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989[4]، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدرا ملموسا من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[5] [6].وامتدت معركة إقرار **النافتا** من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة[7] ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول. وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها الإسراع في عقد اتفاقية **النافتا**.

ومما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي. كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين عام 1994

متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة، ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008. وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كبيك الكندية في جوان2001، وقد دعا بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان، للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين[8] لهذا يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية [9]:

1- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة.

2- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.

3- القلق الأمريكي من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

ومن خلال إقرار هذه الاتفاقية تضاعف حجم التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء ثلاث مرات تقريبا، كما شهدت هذه الدول درجة غير مسبوقة من التكامل الاقتصادي.[10]

1-2: مبادئ النافتا

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت ما يلي[11]:

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.

- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية.

- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر.

- السماح بانضمام أعضاء آخرين.

- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.

- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.

- استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال.

- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية.

- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية

- **قطاع الزراعة**: يتم إزالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية

والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6 % على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عام. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية **النافتا** وذلك سنة 1989.

- **قطاع السيارات**: يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع لمدة عشرة سنوات، كما تنطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62,2 % من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية.

- **قطاع الطاقة**: تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

- **قطاع الخدمات المصرفية**: يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007.

كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.

- **قطاع النقل**[12]: كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود

المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت في عام 1996، في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمسة ولايات حدودية، وفي عام 2000 كمرحلة ثانية يتم بالسماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

وشملت أيضا اتفاقية **النافتا**[13] بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة، حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ "**النافتا**"، والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشآت من خارج دول **النافتا** سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية **النافتا**.[14]

1-3: أهداف النافتا

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[15]:

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال

المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل.

- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0,3 % في الولايات المتحدة، و0,87 % في كندا. وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء[16].

- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية كل دولة.

- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا وآسيا وبالتحديد في اليابان.

- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات

الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين في ذلك.

- إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات.

- تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

وتتمثل توجهات **النافتا** في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج، فالفئة(أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فور، والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج) بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.

2: المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا

يرجع تكتل دول **النافتا** إلى ما تتمتع به من كثافة سكانية وقوة شرائية واستهلاكية وحجم ناتج محلي معتبر فكما يوضحه الجدول رقم (1) والخاص ببعض المؤشرات الاقتصادية لدول **النافتا**، يتضح أن هناك تباين كبير في قدرات هذه الدول من حيث حجم السكان والناتج المحلي ودخل الفرد ... فنلاحظ أن حجم السكان يصل إلى حوالي 420 مليون نسمة لسنة 2002 تتصدرهم الولايات المتحدة ب 288,4 مليون نسمة ثم المكسيك بـــ 100,9

مليون وكندا بـــ 31,4 مليون.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ كذلك بأن هناك تباين كبير بين الدول، حيث يقدر في المكسيك بـــ 637,2 مليار دولار، أما فـــي الولايـــات المتحدة يصل إلى 10.400 مليار دولار. في حين نجد التبـــاين كـــذلك فـــي نصيب الفرد من الناتج الوطني حيث يصل الى 35.060 دولار في الولايات المتحدة لسنة 2002 و23.300 دولار في كندا و5.910 دولار في المكسيك، حيث الأجر الساعي للعامل المكسيكي أقل ب 4 أو 5 مـــرات منـــه بالنـــسبة للأجر الساعي في كندا والولايات المتحدة.

أما بالنسبة إلى متوسط التعريفة المطبقة في الدول الثلاث وقت تنفيذ الاتفاقية كانت على النحو التالي:[17] 11 % في المكسيك، 5 % في كنـــدا، 4 % فـــي الولايات المتحدة. والتكامل بينهما سوف يكون له نتائج إيجابيـــة إذا مـــا زاد الأثر الإنشائي للتجارة عن الأثر التحويلي، وقد يساعد علـــى زيـــادة الأثـــر الإنشائي مايلي:

- كبر حجم دول التكتل والذي يضم عدد سكانه حوالي 420 مليون نسمة.
- ارتفاع معدل التعاريف المفروضة من قبل المكسيك قبل الاتفاقية.
- زيادة الاختلافات بين تكلفة الإنتاج في الدول الثلاث.
- تنوع إنتاج الدول الثلاث بما يزيد عن منافع التخـــصيص حيـــث تتميـــز الولايات المتحدة في مجال إنتاج الحبوب والسلع الصناعية عالية التكنولوجيا بينما تتمتع كندا بميزة نسبية في الموارد الطبيعية وخاصة النيكل والزنـــك والذهب والنحاس واليورانيوم وتميزها أيضا في مجال السلع الصناعية عالية المهارة، وأخيرا المكسيك التي تتميز في مجال التعـــدين، البتـــرول، الغـــاز

الطبيعي، الصناعات الغذائية، المشروبات، جميع الزراعات.

الجدول رقم (1): بعض المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا في الفترة (1996- 2002)

البيان	1996	1998	1999	2000	2001	2002
الكثافة السكانية (مليون نسمة):	390,5	400,6	405,3	410,4	415,8	420,7
الولايات المتحدة الأمريكية	268,2	275,2	278	281,6	275,3	288,4
كندا	29 ,7	30,2	30,5	30,8	31,1	31,1
المكسيك	92,6	95,2	96,6	98,0	99,4	100,9
متوسط معدل النمو السنوي	%3,5	%1,2	%3,5	%3,5	%1,2	%1,1
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	8733,9	9727,9	10114,3	11062,4	11427,4	11752,19
الولايات المتحدة الأمريكية	7800	8700	9000	9800	10100	10400
كندا	601,6	606,9	624,9	687,9	694,5	715,7
المكسيك	333,3	421,0	489,4	574,5	632,9	637,2
(%) من الناتج المحلي الإجمالي	%29,2	%32,8	%33	%35 ,2	%36,8	%36,4
نسبة الفرد من الناتج الوطني (دولار):						
الولايات المتحدة الأمريكية	29210	20700	32370	34100	34400	35060
كندا	19800	20000	20140	21130	21930	22300
المكسيك	3660	4020	4440	5020	5560	5910

الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار):	-	-	321	392	197	64,2
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	283	314	144	30
كندا	-	-	25	67	29	20,6
المكسيك	-	-	13	15	25	13,6
(%) من الاستثمار العالمي	-	-	%29,8	%28,5	%24,1	%9,9

المصدر: عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة،2003، ص73.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية للدول الأعضاء ومن خلال الجدول رقم (2) الذي يوضع لنا حصة الصادرات بين الدول وحصة الصادرات الإجمالية نحو **النافتا** خلال الفترة 93-1995[18] فصادرات الولايات المتحدة تجاه **النافتا** تقدر ب 30% سنة 1993 و29,4 % سنة 1995 وهي أقل من حصة صادرات المكسيك وكندا تجاه **النافتا**، حيث كانت حصتها متقاربة فتراوحت بين 80 إلى 86 % لسنوات 93-95، كما وصلت صادراتها كندا والمكسيك تجاه الولايات المتحدة إلى 80 حتى 83 % لكليهما. أما العلاقات التجارية بين كندا والمكسيك كانت ضعيفة جدا، حيث بلغت صادرات كندا نحو المكسيك % 0,4 في سنتي 93 و95 وبلغت صادرات المكسيك نحو كندا ب 3 % إلى 2,5% لسنة 93، 95 على التوالي.

الجدول رقم (2): العلاقات التجارية بين دول النافتا خلال عقد الإتفاقية 1993 – 1995 %

حصة الصادرات نحو	الولايات المتحدة		كندا		المكسيك		الصادرات الإجمالية نحو النافتا	
	1993	1995	1993	1995	1993	1995	1993	1995
الولايات المتحدة	-	-	21,5	21,6	9,0	7,8	30,5	29,4
كندا	81,3	80,6	-	-	0,4	0,4	81 ,7	80,4
المكسيك	82,3	83,6	3,0	2,5	-	-	85,9	86,1

المصدر: Philippe. Etienne,Op. Cit, P 67

ونستنتج من الجدول أن مساهمة كل من كندا والمكسيك في **النافتا** هي أكبر من مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة تربطها روابط تجارية معتبرة مع كلا البلدين، إلا أن الروابط التجارية بين كندا والمكسيك هي ضئيلة جدا. ففي عام 1996 قدرت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية20 % إلى المكسيك وبنسبة 7,5 % إلى كندا بينما زادت صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة بنسب أكبر[19].

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ بأن هناك تطور في حجم التجارة الخارجية لدول **النافتا** من 1.686.788 مليون دولار لسنة 2000 ليصل إلى 1.728.934 سنة 2003، وكان حجم نمو التجارة الخارجية واضحا في الولايات المتحدة حيث تطور من 1.259.300 إلى 1.305.410 مليون دولار وهذا ما يدل على ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي مقارنة بالاقتصاد المكسيكي الذي تراجع فيه حجم التجارة الخارجية من 18.702 إلى 178.503 مليون دولار لنفس الفترة (2000-2003) فكان متوسط معدل

التطور لصادرات وواردات **النافتا** لنفس الفترة يتراوح بين 6,2- % إلى % 7,6.

الجدول رقم (3): حجم الصادرات والواردات لدول النافتا (2000-2003) مليون دولار.

	2000	2001	2002	2003
الولايات المتحدة	1.259.300	1.179.180	1.202.430	1.305.410
كندا	244.786	22.7291	227.499	245.021
المكسيك	18.702	176.185	176.607	178.503
النافتا	1.686.788	1.582.656	1.606.536	1.728.934

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2004.

الجدول رقم (4) متوسط معدل التطور لصادرات وواردات النافتا (%)

الولايات المتحدة	18,9	-6,4	2	8,6
كندا	11,2	-7,2	0,1	7,7
المكسيك	1,1	0,2	-3,6	22,9
النافتا	18,1	-6,2	1,5	7,6

المصدر: من إعداد الباحث, انطلاقا من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنميـــة 2004.

أما فيما يخص التجارة البينية بين الدول الأعضاء تشير إلى أن كندا لم تتأثر كثيرا باتفاقيتي التجارة مع الولايات المتحدة أو من **النافتا**، وإن ارتفع نصيب

الواردات منها إلى جملة واردات الولايات المتحدة بعض الشيء وبقيت علاقتهما متواضعة مع المكسيك وتضاعف نصيب المكسيك من صادرات وواردات الولايات المتحدة، وشهدت تجارتها مع الولايات المتحدة طفرة قبل أن تعقد اتفاقية **النافتا** واستمر تصاعد أهميتهما بدرجة أقل[20] وكان التطور في مجمل التجارة البينية على النحو الذي يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (5) تطور التجارة البينية لتجمع النافتا -2001 % 1986

التجارة	86-87	89-88	91-90	93-92	95-94	96	97	98	99	2000	2001
الصادرات	42,5	40,7	41,8	44,7	47,1	47,6	49,1	51,7	54,6	55,7	55,5
الواردات	30,6	32,6	34,4	35,9	37,5	39,2	39,8	40,2	40,3	39,8	39,5

المصدر: محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره ص 355.

فنلاحظ من خلال هذا الجدول نمو نسب الواردات بمعدلات متزايدة خاصة في فترة التسعينات فكانت بنسبة 34,4% لفترة 90-91، لتصل وتستقر عند 40% خلال السنوات الأخيرة من التسعينات. أما بالنسبة للصادرات فازدادت أيضا بمعدلات أسرع من الواردات، فارتفعت من 41,8% للفترة 90-91 لتصل إلى 55,5% سنة 2001 ويعود هذا إلى ثقل وزن تجارة الولايات المتحدة التي فاق نمو صادراتها نمو وارداتها بحجم 40 %، أما بالنسبة لكندا والمكسيك كان النمو أقل بالرغم من أن المكسيك شهدت نمو حجم صادراتها إلا أن وارداتها نمت بسرعة أكبر وخلال أربع سنوات الأولى تضاعفت التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى 170 بليون دولار، وارتفع

نصيبها إلى80% من تجارة المكسيك بينما أصبحت المكسيك أكبر سوق للصادرات الأمريكية[21].

رغم هذا التباين الكبير والملاحظ من خلال هذه المؤشرات الإحصائية للدول الثلاث إلا أنها تكتلت فما هو سر هذا التكتل؟ الحقيقة تعود إلى المصالح الاقتصادية، فالولايات المتحدة وكندا تعملان على تأمين وارداتها من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التي تتمتع باحتياطي بترولي يصل إلى 48 عاما واحتياطي غاز طبيعي يصل إلى 72 عاما مما يفي تراجع اعتماد دول **النافتا** على واردات البترول من دول الشرق الأوسط[22].

وبوجه عام فإن الدول الثلاث زاد اعتمادها على التجارة الخارجية مع ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل بينهما، هذا ما يؤدي إلى حدوث آثار قد تكون إيجابية أو قد تكون سلبية عليها.

3: أثر اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء

إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يصاحبها آثار على الدول الأعضاء سواء تعلق الأمر بالناتج المحلي أو سوق العمل والتوظيف أو البيئة فضلا عن الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى[23].

3-1: بالنسبة للمكسيك

من المتوقع أن المكسيك تتحصل على معظم المزايا، ويرجع ذلك إلى الأحجام النسبية للاقتصاديات الثلاثة. فمع مرور الوقت أصبحت رؤوس الأموال المكسيكية داخلة في مشاريع مشتركة مع الشركات الأمريكية واليابانية مما يقلل بشكل كبير من التسرب في رؤوس الأموال المكسيكية إلى الخارج.

إضافة إلى ذلك نذكر أهم المزايا على النحو التالي:

- انتقال الإنتاج إلى المكسيك انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

- منذ بدء العمل باتفاقية **النافتا** لوحظ أن الاقتصاد المكسيكي تطور بشكل كبير ليصبح تاسع أكبر اقتصاد على المستوى العالمي بقيمة تصل إلى 600 مليار دولار وزاد حجم التجارة المكسيكية ثلاث أضعاف إلى ما يقدر ب 257 مليار دولار عام 2002.

- زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس من 91 إلى 1993 ثم تضاعف خلال عام 1994 إلى 8 بليون دولار، خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات، هذا ما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية وزيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار 200,000 وظيفة.

- ساعدت اتفاقية **النافتا** المكسيك في تنفيذ سياساتها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات والنقل البري والمنسوجات وغيرها.

- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك، لأن الهجرة أصبحت حلما لدى الكثير من المكسيكيين.

- في دراسة أجرتها اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0,1 % و11,4%.

أما فيما يخص الآثار السلبية للنافتا على المكسيك فيمكن إدراجها في النقاط التالية:

- عند التوقيع على اتفاقية **النافتا** أعلنت العديد من المزارع المكسيكية إفلاسها بعد أن وجدت نفسها عاجزة عن منافسة المنتجات الزراعية الأمريكية العالية الجودة ورخيصة الثمن، وفي الوقت نفسه وجدت منتجاتها التي نجحت في تطبيق شروط الجودة الأمريكية أمام حائط الرسوم الحمائية التي تفرضها أمريكا.. وبالتالي عجز الفلاحون المكسيكيون عن منافسة المنتجين الرأسماليين الأمريكيين الشماليين الذين تدعمهم حكومة الولايات المتحدة، واجتاحت الواردات المتدفقة من الولايات المتحدة التي تتمتع بهذا الدعم الحكومي القوي أسواق المكسيك. وكانت النتيجة هي ترك 800 ألف مزارع مكسيكي لأراضيهم بعد تدني دخولهم من المحاصيل الزراعية، وخاصة الذرة الصفراء والفاصوليا بسبب انهيار الأسعار بنسبة 70% منذ عام 1994، الأمر الذي أجبرهم على بيع كل أراضيهم الزراعية ماعدا جزء قليل خصص للاستهلاك العائلي وأصبح هؤلاء المزارعين يعيشون تحت خط الفقر[24]. وتشير الإحصاءات في السنوات الأخيرة أنه لوحظ ارتفاعا في معدلات البطالة وصلت في جويلية 2003 إلى 3,17% في حين يدخل نحو 45 مليون شخص من أصل 100 مليون تحت فئة الفقر المدقع خاصة في المناطق الريفية التي ترتكز فيها غالبية هذه الأعداد.

- نتيجة لهذه الأوضاع أدت إلى نزوح الآلاف من سكان المزارع المكسيكية قدرتهم أحدث الإحصاءات الحكومية بما بين 400 إلى 600 شخص يوميا قاصدين الولايات المتحدة أو المدن المكسيكية بحثا عن فرص عمل، وهناك 100 مهاجر يوميا يمكن أن يدخلوا سرا إلى كليفورنيا ثم إلى مدن أخرى،

ويحاول المكسيكيون تحذير مواطنيهم من مغبة مغادرة وطنهم إلى الولايات المتحدة بصورة غير قانونية، وقد ارتفع عدد المكسيكيين والمواطنين الأمريكيين من أصل مكسيكي ممن يعيشون في الولايات المتحدة في التسعينات من القرن الماضي أكثر من 50%. حيث وصل عددهم في منتصف 2001 إلى 20,6 مليون مهاجر ويحول هؤلاء نحو 06 مليارات دولار سنويا إلى ذويهم في المكسيك حيث يشكل هذا المبلغ أحد أهم مصادر دخل البلاد من العملة الصعبة[25].

- أثر الانخفاض الحاد التي تعرضت له العملة المكسيكية في عام 1994 والانخفاض الذي شهده مؤشر الأسهم في سوق المكسيك المالي، هذه النكسة جعلت الأمور تظهر على حقيقتها في إطار الشراكة بين الدول الثلاث وهي أن أكبر مستفيد من **النافتا** هو الولايات المتحدة، كما أظهرت الإحصاءات أن الحساب الجاري للمكسيك لعام 1994 أظهر عجزا مقداره 30 مليار دولار وأنه بعد رفع الدعم لم تعد السلع المكسيكية قادرة على مواجهة المنافسة الحادة من السلع الأمريكية وحتى تستطيع دخول السوق الأمريكية كان عليها أن تكون أثمان سلعها زهيدة وهذا ما يتطلب تخفيض قيمة العملة إلى مستوى 67 % بينما كان المؤمل أن يبلغ الانخفاض مستوى أقصاه 25% [26]. هذا ما أدى بالولايات المتحدة بتعهدها بتقديم يد المساعدة للمكسيك خوفا من أن تنهار اتفاقية **النافتا**[27].

- وفي قطاع النقل ظل سائقوا الشاحنات المكسيكية يواجهون صعوبات عند محاولة دخول السوق الأمريكية التي يفترض أن تكون مفتوحة بموجب اتفاقية **النافتا**، وقد حلت هذه المعضلة جزئيا بعد أن قرر الرئيس " بوش " السماح للحافلات وسيارات الشحن المكسيكية السير على الطرق السريعة للولايات

المتحدة فأجاز بذلك تنفيذ اتفاق تم تقليل العمل به طويلا بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001.

– أما بالنسبة للولايات الشمالية[28] للمكسيك، قد تبدو أقل جذبا للاستثمار الخارجي حيث أجور العمال أعلى بثلاث مرات، والازدحام والتلوث الخانق والمزمن إلا أن الطرق المتجهة إلى الجنوب في حالة مزرية والبنى التحتية هي الأخرى في حالة أكثر سوءا. ويقدر البنك الدولي أن المكسيك تحتاج إلى إنفاق 20 مليار دولار سنويا على مدى العقد المقبل للتغلب على مشكلة عجز البنية التحتية.

لهذا أدركت الحكومة المكسيكية أن العائد من اتفاقية **النافتا** القصير المدى قد يكون في صالح الولايات المتحدة وكندا لزيادة صادراتها نحو المكسيك، أما العائد المكسيكي سيكون على المدى المتوسط والطويل متمثلا في التدفق المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول أن المكسيك وعلى الرغم من استفادتها عموما من اتفاقية **النافتا** والاستثمار الخارجي فهي بحاجة إلى إستراتيجية تنموية جديدة لتقليص الفجوة بينها وبين كل من الولايات المتحدة وكندا على مدى العقد المقبل، وذلك لتحقيق التنمية وتخفيف أزمة اللامساواة داخل البلاد. كما أن هدفها من الشراكة مع دول شمالية قوية هو رغبتها في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الأعضاء وجلب الاستثمار والتكنولوجيا المتطورة وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.

3-2: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة من خلال اتفاقية **النافتا** إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة الأوربية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الأمريكي " بوش " هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية

ومن بين الآثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد اتفاقية **النافتا** نذكر ما يلي:

- فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

- خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية، وبالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي.

- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنويا إلى حوالي ضعف نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية

المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي أو التكتل الآسيوي.

- زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستتمتع بإعفاءات تعريفية وغير تعريفية لا نظير لها بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 1 تريليون في السنوات التالية لعام 2010.

- نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات. وبالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية[29]، ووجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طرديا مع نمو صناعات التجميع المكسيكية.

- تعد المكسيك وسيلة هامة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

- زيادة رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2,5 مليار دولار سنويا.

- أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

- لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل

القصير لأن عوائق التجارة فيها منخفضة أصلا لمعظم السلع، ولصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

- انتقال الوظائف العمالية من العمالة الأمريكية إلى العمالة المكسيكية وذلك لرخص العمالة المكسيكية، هذا الأمر سوف يمثل تهديدا لمئات الآلاف من العاملين الأمريكيين الذين يعانون أصلا من البطالة حيث تصل نسبتها إلى 6,8% وذلك في إحصاءات عام 1993، لذلك نجد في الولايات المتحدة أن المعارضة ضد **النافتا** جاءت من النقابات العمالية التي رأت فرص العمل تصدر إلى المكسيك.

لهذا يمكن القول أن الولايات المتحدة تلعب دورا أساسيا في اتفاقية **النافتا** وذلك حتى يتسنى لها إحداث واجهة مقابلة لتكتل الدول الأوربية كما تسعى جاهدة إلى تكوين رابطة بين دولها بما يحقق لها أكبر المنافع الاقتصادية.

3-3: بالنسبة لكندا

أما بالنسبة لكندا فإن التكتل سيتم بطبيعة دفاعية إلى حد كبير، فالنمو الاقتصادي في كندا ظل يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية غير أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاذ، وأصبح من المهم تعويضها من خلال التطور في الصناعة وبالتالي من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي، كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا حيث تستقبل نحو 80% من الصادرات الكندية وتصدر نحو 24 % من صادراتها إلى السوق الكندي عام

1986[30].

وسعت كندا أن لا تبقى معزولة في محيطها القريب (أمريكا الشمالية) والاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة).

ومن بين الآثار الناتجة عن اتفاقية **النافتا** على كندا نذكر ما يلي:

- فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات البحرية بين دول التكتل.

- الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك.

- مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عملية التنقيب والإنتاج.

- فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة.

- احتفظت كندا من خلال الاتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة.

- تستفيد كندا من تسهيل النقل البري والجوي وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

- بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكندا 45 مليون دولار في الساعة الواحدة[31]. ويعني ذلك أن حجم التجارة الأمريكية الكندية في العام هو 450 مليارات دولار، وتعد كندا مصدرا رئيسيا للنفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة [32]، وفي جويلية 2002 ومن خلال تقرير كندي اتضح أن

المديرين التنفيذيين الكبار في الولايات المتحدة يعتبرون الأوضاع غير مشجعة للقيام بإنشاء مصانع أو فروع شركاتهم في كندا حيث أن شركات كبرى أوقفت إنجاز مشاريع في كندا مما تسبب في هبوط حصة البلاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الأخير، وأرجع التقرير أسباب عزوف المستثمرين الأمريكيين عن دخول مجال الاستثمار في كندا إلى قلة عدد السكان والنظام الضريبي العالي.

وبالعودة لاتفاقية **النافتا** يمكن القول أنه على الرغم من أنها قد نجحت في زيادة التجارة والاستثمار بين أعضائها فإنها فشلت في مواجهة بعض أهم التحديات التي تعوق التكامل بينها نذكر منها:[33]

- بقيت **النافتا** صامتة بشأن الهوة التنموية بين المكسيك والدولتين الأخريين واستمرت هذه الهوة بالتوسع.

- لم تصنع **النافتا** خططا من أجل النجاح فالطرقات والبنى التحتية بين أعضائها لا تستطيع تلبية حركة المرور المتزايدة بينهما، وهذا التأخر زاد من تكاليف التجارة بين الدول الثلاث بأكثر مما نجح في إلغاء الجمارك بتخفيضها.

- لم تتعامل **النافتا** بوضوح مع قضية الهجرة وهكذا تضاعف في التسعينيات عدد العمال الذين يزاولون نشاطاتهم من دون تراخيص في الولايات المتحدة من 3 ملايين إلى 9 ملايين عامل، 55 % منهم مكسيكيون.

- لم تعالج **النافتا** قضايا الطاقة.

- لم تبذل **النافتا** أية محاولة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، مما ترك حكومات أمريكا الشمالية عاجزة عن منع أزمات السوق، مثل أزمة البيرو المكسيكي.

الخلاصة:

انطلاقا مما سبق يتضح أن اتفاقية **النافتا** تهتم بالجانب التجاري فقط حيث لا يفترض وجود تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء عكس الاتحاد الأوربي حيث التكامل على جميع الأصعدة، كما أن هذه الاتفاقية لا تمنع شركائها من عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى.

ومن الناحية النظرية فإن عملية التجارة تختلف بين **النافتا** والاتحاد الأوربي، ففي هذا الأخير ناتجة من طبيعة الصناعات ووفرات الحجم، بينما في **النافتا** يمكن تفسيرها من خلال عناصر الإنتاج وخلق الإنتاج في الدول الأعضاء.كما أن تجارة الاتحاد الأوربي تقوم على أساس تقارب في المستوى الاقتصادي بينما في **النافتا** على العكس من ذلك والتي يوجد فيها اختلافات في المستوى الاقتصادي بين دولها الأعضاء. لهذا يمكن اعتبار المكسيك نموذجا في الانفتاح الخارجي للدول النامية.

الهوامش

1 North America free tread area

[2] Philipe Etienne, le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l' Europe. de l'Asie, Thèse doctorat, Paris 1998, P 47.

[3] بدأ التفاوض حول النافتا بين الدول الثلاث في ستة مجالات: النفاذ إلى الأسواق، قواعد التجارة، الخدمات، الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، فض المنازعات وكان ذلك بداية 1991.

[4] سمير محمد عبد العزيز،منظمة التجارة العالمية و" جات " 94، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص29.

[5] كان قد أبدى بلكلينتون تحفظا تجاه منطقة التجارة الحرة حيث كان حزبه الديمقراطي مؤيدا للحماية التجارية على النقيض من الحزب الجمهوري مما أتاح للبعض استخدام التحفظ كسلاح ضد بلكلينتون.

[6] يمن الحماقي، التطور الإقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص. 130

[7] عمر الشربيني، التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية العدد 125، جويلية 1996، ص.210

[8] عبد الناصر طلب نزال، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء
للنشر والتوزيع، عمان،،1999 ص.84

[9] حربي موسى عريقات، التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، ص 317.

[10] . تاريخ الاطلاع:2005/10/24. ,www.alriyadh com-

[11] انظر: - يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص ص.130-131

- على العنان، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة الرباط، الجمعية المصرية للبحوث الاقتصادية، العدد 09، ديسمبر 1999، ص.05

- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2003، ص ص. 129-130

[12] لمزيد من المعلومات حول قطاع النقل انظر: عبد القادر فتحي لاشين، النقل البري بالشاحنات من منظور التكامل الإقليمي (دراسة مقارنة مع بعض التكتلات)، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر 204، ص 689.

[13] عمد الرئيس كلينتون إلى عقد اتفاقيتان جانبيتان الأولى تخص البيئة والأخرى تخص التعاون العمالي وذلك لتهدئة المخاوف من حدوث آثار سلبية للنافتا على الاقتصاد الأمريكي في مجال البيئة والتوظيف.

[14] www.géocities.com/cscruk/133.html ? /10/24 2005 تاريخ الإطلاع

[15] انظر: - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد...، مرجع سبق ذكره، ص ص.130-131

- كلينتون شيلز، التكتلات التجارية الإقليمية هل تخلق التجارة أم تحول اتجاهها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد 01 مارس 95، ص 30.

- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004 ص_ ص.340-341.

[16] أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، ط 2، 1999، ص.54

[17] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص ص.133-134

[18] رميدي عبد الوهاب، واقع الدولة العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص 25.

[19] أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة، المفهوم والمسببات،(مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد26، العدد01، ربيع 1998)، ص.62

[20] نفس المرجع السابق، ص.62

[21] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص.351

[22] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر،القاهرة،2003، ص 29.

[23] انظر : - عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سبق ذكره، ص ص.132-133

- يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص ص.135، 136

- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 346-349.

- يسر الشرقاوي، المكسيك وأمريكا، حدود ساخنة وملفات متجددة مجلة السياسة الدولية، العدد 154 أكتوبر 2003، ص- ص 246-251.

[24] -www. Akhbarelyom.org.eg/ akhbarelyom/ Issues/ 3073/1204/html
تاريخ الاطلاع 25/12/2005

[25] -www. Alriyadh. Com , op cit

[26] -Http://alsunnah. org / dcentern. asp ? cat –id = 510
مركز الدراسات الإسلامية، تاريخ الإطلاع 2005/12/25

[27] أثر النكسة التي تعرض لها الاقتصاد المكسيكي سنة 1994 وتخفيض قيمة العملة تخوفت الولايات المتحدة من أن تنهار اتفاقية النافتا فتعهدت بتقديم العون في شكل ضمانات وقروض تصل قيمتها إلى حوالي 52 مليار دولار تضمن الولايات المتحدة 40 مليار دولار منها والباقي يضمنه صندوق النقد الدولي وذلك حتى تتمكن المكسيك من التغلب على الوفاء بالديون القصيرة الأجل المترتبة عليها والمقدرة ب 25 مليار دولار.

[28] 90 % من حجم الاستثمار الخارجي ذهب لأربع ولايات مكسيكية فقط ثلاثة منها في الشمال، حيث هذه الولايات نمت عشرة أضعاف الولايات الجنوبية.

[29] موريس شيف اول،الن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز قراء الشرق الإوسط ،(ميريك)، القاهرة،2003، ص144.

[30] عبد الناصر طلب نزال، مرجع سبق ذكره، ص.80

[31] دراسة أصدرها معهد كارينجي في الولايات المتحدة عام 2000 توقعت أن تصبح كندا جزءا من الولايات المتحدة خلال 25 عاما، حيث أسفر ذلك عن اعتماد الدولار الأمريكي (عملة إجراءات الحسابات) في شركات كندية كثيرة بل أن الدولار الأمريكي أصبح أيضا عملة للشراء والبيع في أرجاء مقاطعة كبيك جنبا إلى جنب مع الدولار الأمريكي.

[32] www.alriyadh. com/ contents/ 02/04-2004/économy / E 10838.PHP. co News-.

تاريخ الاطلاع 2005 /10/24

[33] نفس المرجع السابق.

قائمة المراجع

1- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، ط 2، 1999.

2- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط1،مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت،2004.

3- موريس شيف اول،الن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز قراء الشرق الإوسط،(ميريك)، القاهرة،2003.

4-عبد الناصر طلب نزال، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،،1999.

5-سمير محمد عبد العزيز،منظمة التجارة العالمية و" جات " 94، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997.

6-يمن الحماقي، التطور الإقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر.

7-مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر 2004.

8 - مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد 01 مارس 95.

9-مجلة السياسة الدولية، العدد 125، جويلية 1996.

10- مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد26، العدد01، ربيع 1998.

11-رميدي عبد الوهاب، واقع الدولة العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001

12 - -Philipe Etienne, le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l' Europe, de l'Asie, Thèse doctorat, Paris 1998, P 47.

13- مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003.

- www. Akhbarelyom.org.eg/ akhbarelyom/ Issues/ 3073/1204/html

تاريخ الاطلاع: 25/12/2005

14- تاريخ الإطلاع:24/10/. 2005 ? www.géocities com / cscruk/ 133.html-

15- -Http://alsunnah. org / dcentern. asp ? cat –id = 510

مركز الدراسات الإسلامية، تاريخ الإطلاع: 2005/12/25

16. -www.alriyadh . com/ contents/ 02/04-2004/économy / E co News- 10838.PHP

تاريخ الاطلاع : 2005 /10/24